

المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية (مبادرة جسري)





سمو ولي العهد يُطلق المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية التي تُرسّخ دور المملكة العربية السعودية كحلقة وصل رئيسة تعزز كفاءة سلاسل الإمداد العالمية

المبادرة سُنَّسهم في مواجهة وتجاوز التحديات التي تواجهها سلاسل الإمداد العالمية، والتي أثرت في كفاءة ونمو الاقتصاد العالمي.



تدعم المبادرة نمو قطاعات رئيسة عدة في المملكة، وتستهدف جذب استثمارات تبلغ قيمتها 40 مليار ريال سعودي في السنتين الأوليين من إطلاقها.



خُصّصت للمبادرة ميزانية حوافز تبلغ نحو 10 مليارات ريال سعودي لتقديم حزمة واسعة من الحوافز المالية وغير المالية للمستثمرين في سلاسل الإمداد.



جميع أنحاء العالم، ويضمن توفير واستدامة وصول سلاسل الإمداد لكل أنحاء العالم بفاعلية وبمزايا تنافسية عالية. كما أنها سُنَّسهم، من جهةٍ أخرى، في تمكين المملكة من تحقيق طموحات وتطلعات رؤيتها، التي تشمل تنمية وتنويع موارد الاقتصاد الوطني، وتعزيز مكانتها الاقتصادية لتصبح ضمن أكبر 15 اقتصاداً عالمياً بحلول عام 2030م.

جدة 27 ربيع الأول 1444 هـ الموافق 23 أكتوبر 2022م – أعلن صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود؛ ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، حفظه الله، اليوم، عن إطلاق المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية، التي تستهدف تعزيز موقع المملكة كمركز رئيس وحلقة وصل حيوية في سلاسل الإمداد العالمية.

كما أوضح سمو ولي العهد أن إطلاق المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية، كإحدى مبادرات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، التي أطلقها سموه في أكتوبر من عام 2021م، يأتي في إطار سعي المملكة الدائم للإسهام في تعزيز استقرار ونمو الاقتصاد العالمي.

وأكد سمو ولي العهد أن هذه المبادرة ستكون فرصة كبيرة لتحقيق نجاحاتٍ مشتركة. فهي، من جهة، سُنَّسهم، مع غيرها من المبادرات التنموية التي تم إطلاقها، في تمكين المُستثمرين، على اختلاف قطاعاتهم، من الاستفادة من موارد المملكة وقدراتها لدعم وتنمية هذه السلاسل، وبناء استثماراتٍ ناجحة، الأمر الذي سيُعطي مرونة أكبر للاقتصادات والمستهلكين في

وتهدف المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية إلى جعل المملكة البيئة الاستثمارية

والغاز الطبيعي، والعمالة. إضافةً إلى توفر كل من: البنية التحتية الممتازة من الخدمات العامة كشبكات المياه والكهرباء والاتصالات وغيرها، والبنية التحتية المتكاملة وعالية الكفاءة في مجال النقل والخدمات اللوجستية، التي تشمل منظومة من المدن الصناعية، في جميع أنحاء المملكة، ومناطق اقتصادية خاصة ستُطلق قريباً، وشبكات من المطارات والموانئ، مع خطط طموحة لتوسعتها، من خلال الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، وكذلك البنية التحتية الرقمية التي شهدت تقدماً هائلاً ومستويات عالية من انتشار شبكة الإنترنت والتغطية الواسعة لشبكة الجيل الخامس 5G، كما تتميز الموارد البشرية بأنها شابة ومتعلمة وطموحة، حيث تبلغ نسبة السعوديين، ممن تقل أعمارهم عن 30 عاماً، حوالي 60% من عدد السكان.

بالإضافة إلى هذه المزايا، أطلقت المملكة العديد من الخطط والبرامج الطموحة التي بدأ تنفيذها بالفعل، لتحقيق الاستدامة وحماية البيئة ومواجهة التغير المناخي، والتي تشمل مبادرات كبرى مثل مبادرتي "السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر"، وبرنامج تنوع مزيج الطاقة المُستخدم في توليد الكهرباء، لتكون نسبة الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية 50% بحلول عام 2030م، وتطوير إنتاج الهيدروجين الأزرق والأخضر، لتصبح المملكة أكبر المنتجين والمصدرين لهذا المنتج، وكذلك الخطوات الرائدة في تطوير وتطبيق تقنيات احتجاز الكربون، والذي يدعم المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية في أحد محاورها الرئيسية لجذب فرص الاستثمار الأخضر مثل: تصنيع المعادن الخضراء باستخدام الهيدروجين الأخضر، وتصنيع أجهزة إنتاج الهيدروجين بالتحليل الكهربائي، والصناعات المتقدمة للتدوير وغيرها، تعزيزاً لمبادرات المملكة العربية السعودية للاقتصاد الدائري للكربون.

المناسبة والأمثل لجميع المستثمرين في سلاسل الإمداد، من خلال العديد من الخطوات مثل؛ حصر وتطوير الفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين، وإنشاء عددٍ من المناطق الاقتصادية الخاصة، التي يمكن من خلالها إيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين، بالإضافة لجذب المقررات الإقليمية للشركات العالمية إلى المملكة. كما تعمل المملكة على استكمال الإصلاحات التنظيمية والإجرائية في شتى الجوانب، التي ستسهم، بدورها، في مواصلة تحسين بيئة الاستثمار وزيادة جاذبيتها وتنافسيتها، لجعل الاستثمار الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة في ظل مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وسيتم تطوير استراتيجية موحدة لاستقطاب سلاسل الإمداد العالمية إلى المملكة، بهدف جذب استثمارات نوعية، صناعية وخدمية، بقيمة 40 مليار ريال سعودي خلال السنتين الأوليين من إطلاق المبادرة، وخصصت المملكة للمبادرة ميزانية حوافز تبلغ نحو 10 مليارات ريال سعودي لتقديم حزمة واسعة من الحوافز المالية وغير المالية للمستثمرين.

كما تتيح المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية للمستثمرين تطوير استثماراتهم مستفيدين بما تتمتع به المملكة من مزايا تنافسية تُعزز فرص نجاح هذه الاستثمارات، تشمل: اقتصاد المملكة القوي والمتنامي، الذي يُعد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط، وأحد أكبر عشرين اقتصاداً في العالم، وأسرعها نمواً. وموقع المملكة الجغرافي الاستراتيجي، في قلب ثلاث قارات، وتوفر مصادر الطاقة كالزيت والغاز والكهرباء، ومصادر الطاقة المتجددة، والمواد الخام الأساس مثل البتروكيميائيات، والمعادن، بالإضافة إلى المستوى التنافسي لتكاليف مقومات الإنتاج الرئيسة مثل؛ الكهرباء،

شبكات جديدة: المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية (مبادرة جسري)

تعتمد رؤية المملكة 2030 على تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة كأحد أهم أهدافها ومركزاتها الرئيسية، وضمن سعيها لتحقيق ذلك فقد أطلقت المملكة الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي مهد تطبيقها تفعيل مبادرات ضمنية مهمة، ومنها، المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية (مبادرة جسري) التي سيكون لتنفيذها أثر حقيقي في مرونة سلاسل الإمداد العالمية؛ مما سيعزز بالتأكيد من مكانة المملكة كقوة صناعية ومركز لوجستي عالمي، بالإضافة لتمكين خلق فرص نوعية محفزة للمستثمرين الأجانب بتهيئة بيئة تنافسية لاقتصادات التصدير ومنتجاتها وخدماتها.

أطلقت مبادرة جسري لدعم ومواءمة أهداف سلسلة التوريد ومؤشرات الأداء الرئيسية لبرامج رؤية السعودية 2030 والاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية والاستراتيجية الوطنية للصناعة.

2.7 مليار دولار



ميزانية حوافز لدعم المستثمرين من خلال المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية (مبادرة جسري)

10.7 مليار دولار



استثمارات سيتم استقطابها من خلال المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية (مبادرة جسري) خلال أول عامين من الإطلاق

وتم بناء مبادرة جسري على أربعة محاور استثمارية رئيسية



الصناعات المتقدمة



تنوع العرض العالمي



تمكين الصناعات المستقبلية



الاستدامة ومواجهة تغير المناخ

وتمنح مبادرة جسري الأولوية بشكل استراتيجي للقطاعات الرئيسية التي تتمتع فيها المملكة بميزة تنافسية

- 1 صناعة الطيران
- 2 البتروكيماويات
- 3 الصناعات البحرية
- 4 الصناعات العسكرية
- 5 صناعة الأدوية
- 6 صناعة السيارات
- 7 الصناعات الغذائية
- 8 الأجهزة الطبية
- 9 التعدين والمعادن
- 10 الطاقة المتجددة
- 11 مواد البناء
- 12 الآلات والمعدات

كما تقدم المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية (مبادرة جسري) العديد من الحوافز المتخصصة للمستثمرين والتي تعزز من جاذبية إطلاقها في المملكة



الحوافز التنظيمية

تشريعات الشركات



الحوافز الضريبية / والدعم الحكومي

الدعم الضريبي، مثل:
الإعفاءات، وتأجيل السداد



طرح رأس المال

منح القروض



الخدمات المدعومة/ المدخلات

المرافق المدعومة،
مثل: الكهرباء والماء



الحوافز المالية

المنح الرأسمالية

لوائح العمل

الدعم الحكومي، مثل:
الرسوم الجمركية

الوصول إلى حقوق
الملكية

المواد الخام
المدعومة

النفقات التشغيلية
المتعلقة بالعمالين،
مثل: الرواتب والتدريب

اللوائح الخاصة
بكل قطاع

المناطق
الاقتصادية الخاصة

ضمانات الائتمان

مدخلات أخرى، مثل:
الإيجار والخدمات الأخرى

النفقات التشغيلية
لغير العمالين

وتعد المملكة عضواً في اتفاقيات التجارة الإقليمية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية، ويعزز ذلك من كونها بيئة جاذبة لسلاسل الإمداد العالمية، كما تم إنشاء الهيئة العامة للتجارة الخارجية في عام 2019م لتقود سياسات واستراتيجيات تجارة المملكة الخارجية بهدف تمكين وصول الصادرات السعودية إلى الأسواق الخارجية.



قوة شبكات الإمداد في المملكة

تتمتع المملكة بالعديد من المزايا، مثل: موقعها الجغرافي الاستراتيجي وبنيتها التحتية القوية، والتي تجعلها وجهة استثمارية جاذبة للمستثمرين المتطلعين إلى الاستفادة من توجه المملكة نحو سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية.

خطة عمل طموحة
ومستدامة مع فرص
واعدة في الصناعات
الخضراء الناشئة وشبكات
الإمداد الجديدة



اقتصاد قوي تميز
بكونه الأسرع في نمو
الناتج المحلي الإجمالي
بين الاقتصادات الكبرى
في عام 2022م



موقع استراتيجي يربط
بين ثلاث قارات وعلى بعد
مسافة ساعات قليلة
نسبياً من معظم المراكز
الاقتصادية الرئيسية



تكاليف إنتاج تنافسية ووفرة في
المواد الخام ونمو سريع في
الصناعات الاستخراجية لصناعات المنبع
والمصب والصناعات الوسطى



بنية تحتية صناعية ولوجستية
قوية بوجود أكثر من 40
مدينة صناعية ومناطق
اقتصادية خاصة جديدة



تتميز المملكة بوجود أفضل شبكات النقل والطرق المترابطة مع العالم، مما يتيح تمكين إنشاء طريق تجاري ديناميكي بسلاسل إمداد فعالة، بالإضافة إلى أن الأثر الإيجابي لتنفيذ خطة الإصلاحات والذي يجعل المملكة بيئة مفضلة وسهلة لممارسة الأعمال التجارية، ويدعم في تأسيس بنية تحتية قوية في المملكة لتعزيز تمكينها كمركز تجاري عالمي تنافسي.

المملكة من أهم الدول عالمياً في قطاع النقل والخدمات اللوجستية

55%
حصة المملكة من
السوق الخليجي



18 مليار دولار
حجم سوق المملكة



• 90+ مليون مسافر سنوياً

• 28 مطار

• 45 دولة مرتبطة بمسارات طيران مع المملكة

الطيران



• 3 موانئ سعودية مصنفة ضمن أفضل 20 ميناء بمؤشر أداء موانئ الحاويات 2021م
• ميناء الملك عبدالله الثاني عالمياً في تصنيف أسرع الموانئ نمواً في العالم عام 2022م

• 13 مليون حاوية بسعة 20 قدماً تتم مناولتها سنوياً
• 10 موانئ
• من 12% إلى 13% من حركة التجارة العالمية تمر عبر البحر الأحمر

القطاع
البحري



• 7+ مليون طن من المعادن يتم نقلها إلى المراكز الصناعية

• 5,590+ كلم من السكك الحديدية

سكك
الحديد



• المرتبة 23 عالمياً ضمن أكبر شبكات الطرق حول العالم

• 232,000+ كلم من شبكات الطرق

الطرق



وشهدت المملكة على مستوى الحوكمة، منذ إطلاق رؤية السعودية 2030، تمكيناً لسلاسل إمداد أكثر مرونة وديناميكية من خلال الإصلاحات التنظيمية، مدعومة بعوامل الجذب الرئيسية مثل:

3 خصصة عقود النقل والامتياز لصالح المشغلين من القطاع الخاص

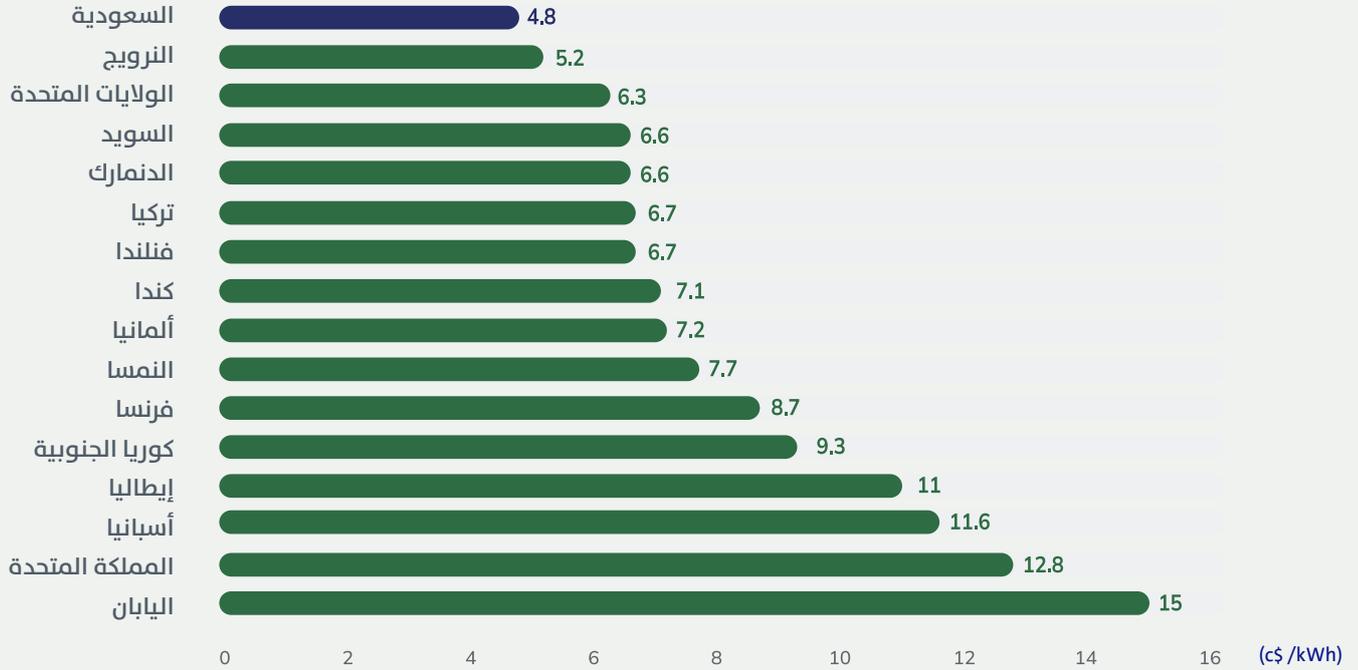
2 عمليات جمركية مؤتمتة وخدمات إلكترونية كاملة

1 أقل من 24 ساعة لإنهاء معاملات التخليص الجمركي

تعد المملكة من أكثر الدول تنافسية في تكاليف إنتاج الكهرباء، مقارنة بالعديد من الاقتصادات المتقدمة.

مقارنة تكاليف الإنتاج - الكهرباء

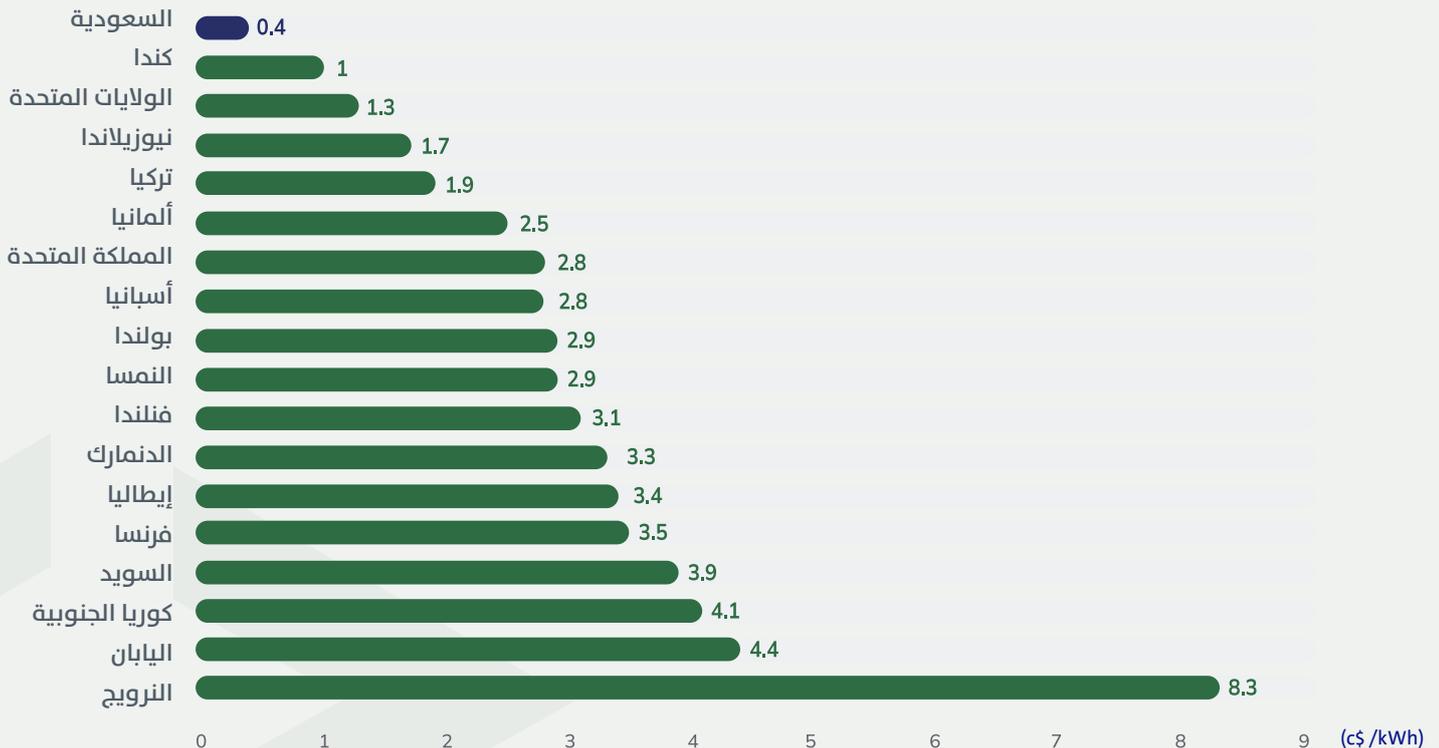
المصدر: مبادرة جسري



كما أن المملكة واحدة من أكثر الدول تنافسية في العالم من حيث تكلفة إنتاج الغاز الطبيعي.

مقارنة تكاليف الإنتاج - الغاز الطبيعي

المصدر: مبادرة جسري



التقنية الناشئة تعزز البنية التحتية لسلاسل الإمداد

يتميز اقتصاد المملكة بتنافسيته الرقمية العالمية، كما أن البنية التحتية الرقمية القوية للمملكة، بكافة أنظمتها وعملياتها، تمكنها من إدارة سلاسل الإمداد المتطورة.

98%	53%	92 درجة من 100	الرابعة
نسبة انتشار استخدام الإنترنت مقارنة بـ 63% على مستوى العالم في عام 2021م	من المنازل تستخدم تقنية الألياف البصرية	في مؤشر التتبع التنظيمي للاتحاد الدولي للاتصالات	عالمياً في سرعة انتشار شبكة الجيل الخامس (5G)
الثانية	30%	91.81	
ضمن مجموعة دول العشرين من حيث تخصيص الطيف	من مساحة المملكة مغطاة بتقنية الجيل الخامس (5G)	ميغابايت في الثانية متوسط سرعة التحميل للهواتف المحمولة	

أطلقت الهيئة العامة للموانئ مبادرة الموانئ الذكية الجديدة، المدعومة تقنياً بوجود البنية التحتية القوية لتغطية الجيل الخامس في المملكة لتحقيق نشر تقنيات الأتمتة في موانئها المختلفة، وذلك من خلال شراكة مع إريكسون، وشركة الاتصالات السعودية، وهواوي، الرائدة جميعها في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى مستثمر النقل الرئيسي دي بي ورلد، حيث ستشهد مبادرة الموانئ الذكية أتمتة عمليات الموانئ بشكل تدريجي، مع تسريع استخدام الحوسبة السحابية والتقنية الإلكترونية، ومنصات المعالجة من قبل المستفيدين في الموانئ.

كما يشهد مطار الملك خالد الدولي، في الرياض تطويراً هائلاً في قدرته على مناولة البضائع، مع تكامل قوي لتقنيات سلاسل الإمداد المتقدمة المطبقة في محطة الشحن (SATS)، حيث يتم إنشاء مرافق الشحن على مرحلتين بسعة نهائية لأكثر من 600,000 طن من البضائع سنوياً. بالإضافة إلى ذلك، ستتمتع منطقة الشحن بالعديد من المميزات المتقدمة، بما في ذلك منطقة سلاسل الإمداد المبردة المخصصة للسلع القابلة للتلف، ومسار مخصص للمنتجات الصيدلانية

استغلال الأصول الطبيعية

تتطلع المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية (مبادرة جسري) إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير، في القطاعات ذات الطابع التنافسي في المملكة.

يتطلب ربط صناعات المنبع بالصناعات الواسطة وصناعات المصبّ في القطاعات النفطية، وجود سلاسل إمداد تتسم بالمرونة والفاعلية، وهو ما تعمل مبادرة جسري على تحقيقه، من خلال تحسين شبكات الإمداد، وتمكين مجموعة متنوعة من الموردين المحليين، من أجل دعم مكانة المملكة كقوة صناعية رائدة ومركز لوجستي عالمي.

التعدين والمعادن:

يُعد قطاع التعدين من القطاعات المزدهرة في المملكة، والمستفيدة بشكل كبير من سلاسل الإمداد الفعالة، ومع استمرار التنقيب في الدرع العربي النوبي، تتجلى فرص الاستثمار الناشئة عبر سلاسل القيمة في قطاع التعدين، حيث تحظى كلاً من الصناعات الواسطة وصناعات المصبّ باهتمام قوي من المستثمرين.

من سوق التعدين والمعادن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	40%	معدل النمو السني المركب في قطاع التعدين والمعادن	2%+	احتياطيات التعدين غير المستغلة في الدرع العربي النوبي	1.3+ ترليون دولار
		من المعادن الأساسية الصالحة تجارياً	15+	مجمّع للتعدين.	350+

تحظى المملكة بوفرة في الموارد الطبيعية، بما في ذلك المعادن الرئيسية مثل الألمنيوم، والذهب، والفوسفات، والنحاس والبوكسيت، وتُعد هذه الوفرة عاملاً أساسياً في توطيد سلاسل الإمداد وتوفير المنتجات المطلوبة.

الكيمائيات والنفط والغاز:

إن وفرة الإمداد بالمنتجات الخام في المملكة، يجعلها خياراً جذاباً للمستثمرين الصناعيين في الصناعات الواسطة وصناعات المصبّ.

عالمياً في إنتاج النفط الخام،
10.8 مليون برميل يومياً في
يوليو لعام 2022م

الثالثة

عالمياً في احتياطيات النفط
الخام، 16% من العرض
العالمي في عام 2021م

الثانية

عالمياً في احتياطيات الغاز
الطبيعي، 4% من العرض
العالمي في عام 2021م

الخامسة

عالمياً في إنتاج المواد
الكيميائية، 10% من الناتج
العالمي والإنتاج في عام
2021م

الخامسة



المحافظة على المستقبل، والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وسلاسل الإمداد

تتقدم المملكة في تحقيق مستهدفات الاستدامة في رؤية السعودية 2030، ومبادرة السعودية الخضراء التي تتضمن أكثر من 60 مبادرة تهدف إلى التحول الاقتصادي الكامل، وبيئة جاذبة لاستثمارات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، حيث تمكّن مبادرة السعودية الخضراء من خفض الانبعاثات ضمن معايير اتفاق باريس لكونه عنصر أساسي في استراتيجية المبادرة الخضراء.

وستعزز المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية (مبادرة جسري) الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات العالمية من خلال الاستفادة من خطط الطاقة الخضراء في المملكة كقوة جذب، وذلك لكونها الأقل في تكلفتها كمصدر للطاقة الخضراء في قطاع التصنيع الصديق للبيئة لاستخدامها المعادن الخضراء، والتي من المتوقع أن تتضاعف بمقدار أربع مرات بحلول عام 2040م

يرتكز برنامج الطاقة المتجددة في المملكة على التالي:



فرص استثمارية جاذبة في مجال
الطاقة المتجددة



تطوير البنية التحتية لتعزيز
النمو



الإصلاحات الرئيسية لتسهيل
عملية الاستثمار

تقود وزارة الطاقة عملية التحول في مجال الطاقة المتجددة في المملكة بمبادرات وبرامج مختلفة:

35+
مجمعاً للطاقة سيتم إنشائها في أنحاء المملكة



60-58 جيجاواط
مستهدف للطاقة المتجددة بحلول عام 2030م



%60+
هدف التوطين مع وجود فرص استثمارية للشركاء الدوليين



**مبادرات الطاقة الشمسية
وطاقة الرياح**
لتمكين منتجي الطاقة المستقلين



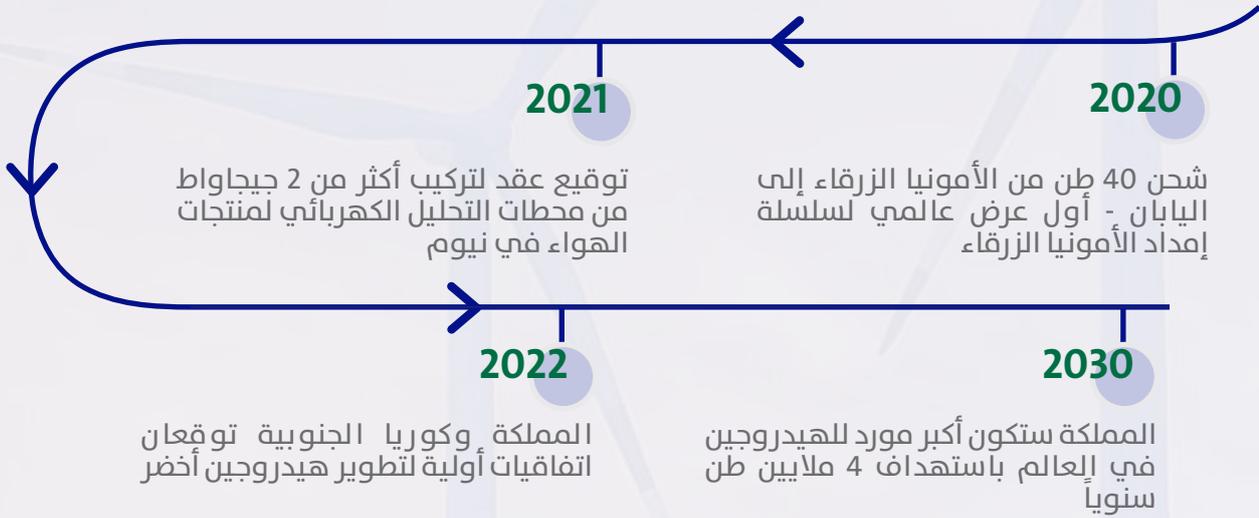
تساهم المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية (مبادرة جسري) في تعزيز أهداف إزالة الكربون العالمية، حيث يُعد تطوير المحتوى المحلي دور رئيسي في معالجة انبعاثات النطاق 1 و 2 و 3، وتشمل استراتيجيات الاستدامة المدعومة من خلال مبادرة جسري

3 تحويل المملكة إلى مركز لتصنيع الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتوربينات الرياح

2 إطلاق سلاسل الإمداد في أسواق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

1 تحقيق أقل تكلفة للطاقة المتجددة

الخط الزمني للهيدروجين في المملكة:



تتخطى إمكانات الطاقة المتجددة غير المحدودة بالمملكة العربية السعودية في أن يتم حصرها فقط بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث أن إمكانيات المملكة تؤهلها لأن تكون مصدراً رئيسياً للهيدروجين:

موقع استراتيجي بين قارتين



توفر مساحات شاسعة من الأرض



أدنى تكلفة للطاقة المتجددة على مستوى العالم



شركات رئيسية مع القطاع الخاص



بنية تحتية جاهزة وقادرة على تصدير الهيدروجين على شكل أمونيا



للمراسلات والاستفسارات بريدياً:

وزارة الاستثمار
وكالة الشؤون الاقتصادية ودراسات الاستثمار
ص.ب 3966 الرياض 12382
المملكة العربية السعودية

هاتف: +966115065777

البريد الإلكتروني: eais@misa.gov.sa

لمتابعة أحدث إصدارات وزارة الاستثمار من تقارير يرجى زيارة الموقع الإلكتروني
[لمنصة استثمار في السعودية](#)

ولمزيد من الإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاستثمارية في المملكة،
يرجى زيارة [منصة استثمار في السعودية](#)

إخلاء المسؤولية

تنويه: تعد جميع المعلومات التي تتضمنها صفحات هذا التقرير معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم الوزارة أي إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا تتحمل الوزارة - بأي حال من الأحوال - تجاه أي جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف أو أخذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناءً على المحتوى الوارد في هذه الصفحات. وتؤكد الوزارة أنها غير مسؤولة سواء بشكل كامل أو جزئي عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر، عرضي أو تبعي أو عقابي خاصاً كان أو عاماً، كما أنها غير مسؤولة عن أي فرصة ضائعة أو خسارة أو ضرر من أي نوع كان ينتج عن هذه الصفحات.

إن جميع النصوص والتحليل والشعارات المعروضة على هذه الصفحات تعد ملكاً لوزارة الاستثمار. وبناءً على ذلك لا يجوز نسخ أي من محتويات هذه الصفحة أو طباعتها أو تحميلها إلا لغرض الاستخدام الشخصي أو لاستخدامها داخل الشركة أو المنشأة. ولا يجوز إعادة استخدام أي جزء من هذه الصفحة أو محتواها أو تخزينها في موقع آخر أو إدراجه في أي نظام عام أو خاص لاسترجاع المعلومات الإلكترونية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزارة الاستثمار.